

## زارة المالية والاقتصاد

مكتب الوزير

الكوبت في: ١٢ شــوال ١٤٠٦ هـ

الموافق: المستخد ١٨٦٠م

الاداد: ١/٢/١٦/٢ ٢٤٥٦

قرار وزاري رقم ﴿ أَي لَسَنَةَ ١٩٨٦م بَخْمُونِي رَفَعَ الْحَدُ الْآقْمِيُ لَلْرَسُومُ الْتِي يَمَكُن تَحْمَيلُهَا عَنْ طَرِيتِيّ الطّوابِيّ الماليية سييسيسيسيسيسيسيسيسيسي

- بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨م بقواعد اعــــداد الميزانيات العامة والرقابه على تنفيذها والحساب الختامي .

## تقرر ما يلي :

مادة أولى :

=======

يكون الحد الآقمى للرسوم التي يمكن تحصيلها عن طريق الطوابع الماليـــة خمسة وعشرين دينارا بدلا من خمسة دنانير ،

مادة ثانية :

========

يتم تحصيل قيمة أية رسوم تزيد عن هذا الحد نقدا بموجب ايصالات .

بادة ثالثة :

======

تكون فشات الطوابع المالية التي تقوم وزارة المالية والاقتصاد بتسليمها للجهات الحكومية على النحو التالي :

۲۵۰ فلس ، ۵۰۰ فلس ، ۱ دینار ، ۲ دینار ، ۵ دناتیر ، ۱۰ دنانیر ۰

مادة رابعة :

=========

يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٦م.

ورير المالية والاقتصاد